

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٦٦

بشأن زيادة اعتمادات الباب الثالث (مصرفات استثمارية)
بميزانية المؤسسة المصرية للتعاونية الزراعية العامة
للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٦٥ بربط ميزانية الأعمال
للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ ؛

قرر :

مادة ١ - تزداد استخدامات ميزانية المؤسسة المصرية للتعاونية الزراعية العامة للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ بمبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه (منه مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه في الباب الثالث - مصرفات استثمارية لسداد ثمن الآلات التي تستلزمها حاجة العمل بشركة الحفرية للصناعة والزراعة التابعة للمؤسسة المذكورة، ومبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه في باب ٤ / مصرفات تحويلية وأسمالية - مساهمة المؤسسة في الشركة المذكورة لمقابلة الزيادة في استثماراتها للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦).

وذلك مقابل زيادة مماثلة في موارد ميزانية المؤسسة سالفة الذكر للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ بمبلغ ٢٤,٠٠٠ جنيه (منه ١٢,٠٠٠ جنيه في باب ٣ - قروض ومساهمة ، ومبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه في باب ٤ / موارد أخرى وأسمالية مقابل استثمارات الشركات التابعة).

مادة ٢ - تقابل الزيادة وقدرها ١٢,٠٠٠ جنيه بالباب الثالث (مصرفات استثمارية) باستخدامات ميزانية المؤسسة المصرية للتعاونية الزراعية العامة للسنة المالية ١٩٦٥/١٩٦٦ بخفض مماثل في اعتمادات الباب الثالث (مصرفات استثمارية) باستخدامات ميزانية المؤسسة العامة للمحوم في تلك السنة وبالتالي خفض مواردها في باب ٣ - قروض ومساهمة بذات القدر.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - يفوض وزير الصحة والثروة المدنية والكهرباء في إصدار القرارات التنفيذية للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وذلك بالنسبة للجمعيات التعاونية الإنتاجية.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما
صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٣١ لسنة ١٩٦٦

بشأن حساب المرتبات التي تمنحها حكومة الجمهورية العربية المتحدة
للعارين للخارج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ في شأن قواعد المعاملة المالية للعارين والقرارات المكملة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن المعاملة المالية للموظفين العارين للدول الأفريقية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٤ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاملة المالية للعارين إلى الجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى ماعرضه وزير الخزانة ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يكون حساب المرتبات التي تمنحها حكومة الجمهورية العربية المتحدة للعارين للخارج على أساس مرتب العامل مجردا من إعانة غلاء المعيشة والإعانة الاجتماعية التي ضمت إليه ، فإذا رقي العامل إلى درجة أعلى من الدرجة التي كان يشغلها وقت ضم الإعانة حسب تلك المرتبات على أساس المرتب بعد الترقية

مادة ٢ - لا يسرى هذا القرار إلا على العاملين الذين يعارون أو تجدد إعارتهم اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٨٦ (٢ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر